

موقف مجلس النواب اللبناني من قضية اغتيال الصحفي

نسيب المتني عام ١٩٥٨م

قراءة في محاضر مجلس النواب اللبناني

مجيد حميد عباس الحدراوي^٤

المقدمة :

تميز لبنان بمساحة الحرية التي تمتع بها قادة الرأي في السلطة الرابعة , الصحافة , مقارنة بغيره من الدول العربية , وهذه الخصوصية جعلت من الصحافة اللبنانية ذات حضور وتأثير في المشهد السياسي من خلال تأثيرها في الرأي العام اللبناني, ويتضح هذا التأثير بشكل واضح من خلال الأحداث الكبيرة التي شهدها لبنان مطلع العام ١٩٥٨م , ففي الوقت الذي كان يشهد فيه لبنان صراعا متعظما بين السلطة والمعارضة لأسباب كثيرة منها ما هو داخلي تمثل بفساد السلطة وفقدان الامن وتقشي الرشوة والمحسوبية , ومنها ما هو خارجي تمثل بذهاب السلطة باتجاه سياسة المحاور والاحلاف مع الولايات المتحدة الامريكية الامر الذي اثار معارضة التيار القومي المؤيد للمحور السوري المصري الذي اعلن الاتحاد واقامة الجمهورية العربية المتحدة في شباط من عام ١٩٥٨م , ففي ظل تلك الظروف كان للصحافة وقادتها دور واضح في تنوير الرأي العام على الرغم من اصحاب السلطة والقوة الذين يتبرمون مما تكتب وتضيق صدورهم بما تدعو اليه من نقل الحقيقة , فقد سجل الصحفي نسيب المتني حضورا بارزا في ذاكرة اللبنانيين نظرا لمواقفه الثابتة من تلك الاحداث وانتقاداته الجريئة لرجال السلطة وقتذاك , حتى اذا ما اغتيل اشعل اغتياله لهيب (ثورة) عارمة لم تهدأ الا بسقوط احلام الرئيس كميل شمعون في التمديد لولاية ثانية وزواله عن المسرح السياسي اللبناني .

ما تقدم شكل مسوغا رئيسيا في اختيار(موقف مجلس النواب اللبناني من قضية اغتيال الصحفي نسيب المتني عام ١٩٥٨م) موضوعا لفهم موقف السلطة التشريعية, باعتبارها تمثل الشعب اللبناني وتعبّر عن وجهة نظره , من تلك الحادثة التي شكلت علامة فارقة في التاريخ السياسي اللبناني المعاصر, فلا يمكن الحديث عن ثورة ١٩٥٨ في لبنان دون المرور بحادثة اغتيال نسيب المتني كونها مثلت سببا مباشرا لاندلاع التظاهرات العارمة التي اجتاحت لبنان وادت في نهاية المطاف الى سقوط حكم كميل شمعون.

تألف البحث من هذه المقدمة ومبحثين وخاتمة , حمل المبحث الاول عنوان : (لمحة عن الاوضاع السياسية في لبنان قبيل حادثة الاغتيال) بينما فيه بشكل مختصر طبيعة المشهد السياسي اللبناني والظروف

^٤ مدرس دكتور في جامعة الكوفة / كلية الآداب .

التي جرى في ظلها اغتيال الصحفي نسيب المتني , اما المبحث الثاني ف جاء بعنوان : (حادثة الاغتيال وموقف المجلس النيابي منها) استعرضنا فيه مواقف النواب الذين سمح لهم بالحديث في الجلسة الخاصة التي خصصها المجلس لمناقشة قضية الاغتيال مساء اليوم نفسه الذي حصلت فيه الحادثة وهو الثامن من ايار ١٩٥٨ م . اما الخاتمة فقد تضمنت اهم ما توصل اليه البحث من نتائج.

اعتمد البحث على مصادر متنوعة,شكلت محاضر مجلس النواب اللبناني العمود الفقري فيها, فقد حاولنا قدر المستطاع الاستعانة بأقتباسات نصية من تلك المحاضر لابرار طبيعة اجواء النقاش التي سادت تلك الجلسة وموقف السلطة التنفيذية التي حضرت الجلسة متمثلة برئيس الحكومة ووزير العدل والاعلام من الانتقادات اللاذعة التي وجهها النواب للحكومة . فضلا عن مصادر اخرى اختصت بتاريخ لبنان السياسي مثبتة عناوينها في قائمة المصادر , آمليين ان نكون قد سلطنا الضوء على حدث هام في تاريخ لبنان المعاصر , ومن الله التوفيق.

المبحث الاول: لمحة عن الأوضاع السياسية في لبنان قبيل حادثة الاغتيال

شهد لبنان توترا متزايدا في العام ١٩٥٧م بفعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي ادت الى انقسام حاد في المواقف السياسية بين السلطة والمعارضة, انعكست اثارها بشكل مباشر وغير مباشر على الشارع اللبناني , فعلى الصعيد الداخلي اخذت الحوادث المخلة بالامن تزداد وانعدم الاستقرار الداخلي وتعددت المجموعات المسلحة التي اخذت كل منها تسعى للحصول على السلاح انتظارا للوقت الذي يسنح فيه لكل فريق فرصة الانقضاض على الفريق الآخر(١).

ومن ابرز العوامل الداخلية التي زادت من تدهور الاوضاع السياسية في لبنان الصراع على السلطة بين فرقاء المشهد السياسي , اذ عملت الحكومة على اقضاء المعارضة من مجلس النواب , فقد اعدت حكومة سامي الصلح(٢)(١٨نشرين الثاني١٩٥٦- ٨أب ١٩٥٧)(٣) مشروع قانون تعديل قانون الانتخاب بما ينسجم مع اهدافها وتمكنت من تمريره في المجلس النيابي في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ١١ نيسان ١٩٥٧م , وبموجب هذا القانون اصبح اعضاء المجلس النيابي ٦٦ نائبا بدلا من ٤٤ نائب , وقسم لبنان الى دوائر صغيرة عددها ٢٨ دائرة(٤) وان هذا التعديل في مناطق الاقتراع قلب الاغلبية الساحقة التي يتمتع بها الزعماء التقليديين في مناطقهم الى اقلية لن تمكنهم من الفوز في الانتخابات (٥) وهذا ما تحقق بعد اعلان نتائج الانتخابات , كما اصدرت الحكومة مرسوما اشتراعييا يقضي بحل مجلس النواب والدعوة الى انتخابات نيابية جديدة في حزيران من عام ١٩٥٧م , وهذا الامر اثار المعارضة ودعاها للخروج بتظاهرات كبيرة في بيروت بتاريخ ٣٠ ايار طالبت فيها بضرورة اقالة حكومة سامي الصلح والمجيء بحكومة جديدة محايدة تشرف على الانتخابات, وقد تخللت هذه التظاهرات اعمال عنف راح ضحيتها خمسة قتلى و٢٦٦ جريح(٦) الا ان رئيس الجمهورية كميل شمعون لم يستجب لطلبات المعارضة وامر

بالبقاء القبض على زعمائها^(٧) اما رئيس الحكومة سامي الصلح فقد عد المظاهرة بانها ((غو غائية وحركة شغب ونية سيئة مبيتة لإحداث انقلاب ضد السلطات الدستورية))^(٨)، مما كان لهذه المواقف اسوأ الاثر في نفوس المعارضين للحكم وجعلهم يفكرون جدياً في التخلص من الحكم القائم^(٩) وهذا ما ظهر في مواقف المعارضة فقد اتهم النائب نسيم مجدلاي الحكومة بالفساد وازدادت مناصره : ((تبين لنا أن الحكومة، وخلال المدة التي أعلنت فيها حالة الطوارئ، أعطت (٥٤٣) رخصة حمل سلاح، ووزعت هذه الرخص فواتير انتخابية على الأنصار والمحاسيب)) وخاطب النائب مجدلاي رئيس الحكومة سامي الصلح قائلاً ((لدي إثبات يؤكد أن أنصارك هم الذين أطلقوا النار في تظاهرة ٣٠ أيار. وهذه

الرخص التي وزعت شمالاً ويميناً وزعت في سبيل قتل المتظاهرين في ٣٠ أيار))^(١٠)

تتوضح مما تقدم طبيعة الجو السياسي والانتخابي المتوتر الذي ساد الساحة اللبنانية قبل اجراء الانتخابات، لذا فان ما افرزته الانتخابات من نتائج زادت من التوتر السياسي في لبنان، فعندما جرت انتخابات المجلس في ٩ و١٦ و٢٣ حزيران ١٩٥٧^(١١) واطهرت نتائج تلك الانتخابات قدرة الرئيس كميل شمعون في اسقاط رموز المعارضة امثال كمال جنبلاط، صائب سلام، عبد الله اليافي، عبد الله المشنوق، احمد الاسعد، اتهمت المعارضة السلطة بانها استعملت اساليب الرشوة والترغيب والترهيب وتدخل السلطة المحلية الى جانب المرشحين المواليين^(١٢) وبهذا شكلت انتخابات المجلس النيابي في حزيران ١٩٥٧ عاملاً اخر من عوامل الاضطراب حيث ((اطاح كميل شمعون ببعض الرؤوس الكبيرة التي لا يؤثر عليه وجودها في المجلس ويضره وجودها خارجه...))^(١٣)، بمعنى ان كميل شمعون اعطى لمعارضيه قوة اضافية مع استمرار تدهور الاوضاع في جانب العدل والامن والاستئثار بالسلطة وما رافقها من المحسوبية والوساطات التي اسهمت في ضياع الثروة الوطنية حتى بدا لبنان وكأنه ((مزرعة يستغلها اشخاص قلائل))^(١٤). ولهذا كانت تلك الانتخابات منطلقاً لاشتداد المعارضة حدة^(١٥) فقد اتهم النائب كامل الاسعد السلطة بمعاكبة المواطنين الذين ((لم يقترعوا لحزب الدولة، الدولة التي أصبحت حزباً سياسياً وله أنصاره كباراً وصغاراً مع الفارق أن الأحزاب السياسية تلجأ إلى الأساليب النظامية بينما الدولة تستعمل القوى المسلحة في سبيل غاياتها الشخصية))^(١٦). في ظل تلك الاوضاع المتوترة جاءت رغبة الرئيس كميل شمعون في تعديل الدستور حتى يستطيع تجديد ولايته ست سنوات اخرى، لهذا رأت المعارضة ان مثل هذا التصرف اصبح فوق الاحتمال وهي التي تعد الايام لانتهاء ولاية الرئيس شمعون^(١٧)، فنحر نفسه واعوانه من حيث يدري ولا يدري وفتح لخصومه باباً يتمنون الحصول عليه ولو بالغالي والنفيس^(١٨)

تفاعلت هذه العوامل الداخلية بشكل خطير وعكسي مع سياسة الحكومة الخارجية , فقد جاءت سياسة كميل شمعون لترجح المصالح والعلاقات التي تشد لبنان للتبعية الى العالم الغربي وانسجاما مع تطلعات الجناح الطائفي الماروني المهيمن ذي الارتباطات الغربية الامر الذي شكل اخلافا خطيرا بالميثاق الوطني الذي بني على قاعدة (ان لا يكون لبنان للاستعمار مقرا او ممرا) ؛ وكان واضحا ان مبدأ إيزنهاور^(١٩) الداعي الى ملء الفراغ في الشرق الاوسط اقتصاديا وعسكريا هو عملية اعادة تكوين سياسي للمنطقة تفقد الفريق الاسلامي وزنه في لبنان , وهو ما ظهر من خلال اقضاء كميل شمعون للقيادات القومية والاسلامية الاساسية وتحجيم دورها حتى اسقاطها في انتخابات ١٩٥٧م^(٢٠)

أكد وزير الخارجية اللبناني شارل مالك هذا التوجه في سياسة لبنان الخارجية في جلسة مجلس النواب اللبناني المنعقدة في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٧م المخصصة لمناقشة سياسة الحكومة الداخلية والخارجية , فقد جاء في البيان الذي تلاه على النواب ما نصه : ((إن الحكومة الأميركية قدمت لنا في هذا العام مساعدات عسكرية ذات شأن. وهي مستعدة أن تدرس بكل اهتمام جميع الطلبات التي نقدمها، وأن تستجيب منها كل ما تستطيع استجابته، وأن تسهل للبنان الحصول من غيرها على ما لا تستطيع هي تقديمه. بل أذهب إلى أبعد من ذلك، فأقول إن من الأمور التي نعيها اهتماماً بالغاً أن تكون الأجهزة الدفاعية اللبنانية حديثة بكل معنى الكلمة، وأن تسير التطور العلمي والصناعي الثوري الذي يحدث اليوم في العالم. ونأمل ألا ينقضي زمن بعيد حتى تدخل الأسلحة الصاروخية في صلب العتاد العسكري اللبناني))^(٢١), و اضاف وزير الخارجية موضحا مدى التقدم الذي بلغته العلاقات اللبنانية الاميركية ((يمكنني القول بوجه عام أن المساعدة التي سوف نلقاها من الحكومة الأميركية أصبحت مبدئياً غير محدودة من حيث المبالغ والأرقام، وأن كل ما يستطيع لبنان أن يستوعبه من مشاريع وينفقه من أموال، ضمن نطاق إمكانياته ودون الإضرار بسلامة اقتصادياته، يمكن الحصول عليه من الحكومة الأميركية))^(٢٢)

ان هذا التوجه في سياسة الحكومة قوبل بمعارضة كبيرة من التيارات القومية والاسلامية , ولعل المناقشات التي جرت داخل مجلس النواب توضح طبيعة تلك المعارضة , اذ ان معارضة النواب لتوجه الحكومة هذا كانت منطلقة من قناعاتهم القومية التي تصنف الدول بناء على مواقفها من القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية , فتنظر الى الغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا على انها حليفا استراتيجيا لاسرائيل , فتطور العلاقات الى هذه الدرجة مع اميركا كانت تثير حفيظة تيارات المعارضة لأن اميركا ((من اسرائيل ولأسرائيل لذلك لا يمكن ان تكون لعدونا ولنا في آن واحد))^(٢٣)

عارض النائب كامل الاسعد في مداخلته سياسة لبنان تجاه الولايات المتحدة وعد المساعدات التي تلقاها لبنان تعرض استقلال البلاد للخطر، ((والاستقلال، في نظرنا، أهم بكثير من المال))^(٢٤) , اما النائب

نديم الجسر فإنه يعتقد بأن اهتمام اميركا والغرب بلبنان ما هو الا ((أسلوب من الكيد الجديد وهو محاولة عزل لبنان عن عالم العروبة ليهون عليه في زعمه العبث باستقلاله وليهون عليه بعد ذلك النيل من استقلال الشقيقات العربية وليرجعنا فيما بعد، جميعاً، إلى النير. ذلك لأن الاستعمار، وقد فطر على مص دماننا واجتناء خيراتنا يسوؤه ولا شك أن يفظم عنها أو يحرم منها، فهو لا يزال دؤوباً علينا غير مدوب، ملحاحاً في استعلاء، متكالباً في استعداء على هذه البقعة من الشرق))^(٢٥) ، وانتقد النائب اسد الاشقر السياسة الخارجية مبينا ان تشديد وزير الخارجية على هذه المساعدات الامريكية ((يكاد ينسينا قضية فلسطين الرئيسية التي هي عنصر أساسي من حياتنا والتي لا يمكن أن تستقيم هذه الحياة في بلادنا إلا بأن نمحو العار الذي لحق العالم العربي بأجمعه من أن شذاذ الأرض تمكنوا من التغلب على سبع دول عربية ومن تركيز دولتهم في صميم وطننا))^(٢٦). وعلى هذا المنوال سارت المعارضة في توجيه نقدها اللاذع لسياسة الحكومة على الصعيد الخارجي ، وفي الوقت نفسه استمرت الحكومة في سياستها الخارجية وهذا ما أدى الى انقسام داخلي ساعد على بروز تياران متعارضان الاول تمثل بالسلطة وهو يؤيد الاحلاف ويجد ان سلامة لبنان لا بد وان تعتمد على دولة كبرى ، والثاني تمثل بالتيار القومي والاسلامي وهو يقف ضد الارتباط بالاحلاف الغربية او المدعومة من الغرب^(٢٧)

وكان من النتائج التي ترتبت على صعود التيار العربي في الساحة اللبنانية ان اتخذه كميل شمعون ميرا كافيا لاستقطاب المارونية السياسية من حوله ، وكذلك استقطاب المعارضين للعروبة ، وهكذا ضم التيار السياسي المؤيد لكميل شمعون زعماء متناقضين في فكرهم السياسي ، الا ان المعادة للعروبة كانت القاسم المشترك بينهم^(٢٨).

يتبين مما تقدم مدى الانقسام الحاد في المواقف السياسية في لبنان ، وهذا الانقسام على مستوى النخبة السياسية انعكست اثاره السلبية بطبيعة الحال على الشارع اللبناني ، خصوصا اذا ما علمنا ان لهذا الانقسام خلفيات طائفية ، اذ ان المسيحيين في معظمهم يؤيدون التحالف مع الغرب ويعدونه ضمان لاستقلال لبنان ، في حين يرى معظم مسلمي لبنان ان العلاقة مع الغرب هي تكريس للاستعمار. ولهذا ارتقى موقف المناهقين عن قضية الوطن حد الشهادة ، ومنهم نسيب المتني.

المبحث الثاني : قضية الاغتيال وموقف المجلس النيابي منها:

كان نسيب المتني^(٢٩) يهتم بإثارة قضايا الناس والتركيز على همومهم بلغة بسيطة وبأسلوب مباشر فيه قدر عظيم من الجرأة، وحين آلت اليه رئاسة تحرير صحيفة «التلغراف»^(٣٠) جعلها على مثاله، فقد باتت صوت المعارضة، وبالتالي صوت العمال والفلاحين وصغار الكسبة والمظلومين والمغبونين والذين لا صوت لهم^(٣١)، وهكذا حمل نسيب المتني لواء المعارضة صحفيا ضد رئيس الجمهورية كميل شمعون^(٣٢) وعبر عن معارضته في صحيفته (التلغراف) التي انتهج فيها منهج المعارض لسياسة الرئيس

كميل شمعون منذ انتخابات عام ١٩٥٧م ، فقد انتقد بشدة فكرة تعديل الدستور تمهيدا لتجديد ولاية رئيس الجمهورية لست سنوات اخرى ، اذ عد المتني ((التمديد جريمة))، وعارض ((الاعتداء على الدستور... وفرض شخص لمدة ١٢ سنة))^(٣٣)، كما هاجم حكومة سامي الصلح ، ودعا الى اقامة علاقات ودية مع الجمهورية العربية المتحدة ، وقد أثارت انتقاداته تلك حفيظة الحكومة التي اقامت عليه الدعوى وزجته في السجن^(٣٤)، وهددته بالقتل بعد خروجه من السجن اذا لم يقلع عن سياسته تلك الا انه رفض التراجع^(٣٥)، وفي فجر الثامن من ايار اغتيل المتني بخمس رصاصات، اخترقت إحداها قلبه، ليخرّ صريعا امام منزله في بيروت، فسارعت المعارضة الى القاء تبعه هذا الحادث على الحكومة واتهمتها صراحة بقتله^(٣٦)، ودعت الى اضراب شامل اعرابا عن الاحتجاج ، ولم يمض سوى يومان حتى تحول هذا الاضراب الى ثورة مسلحة شملت طرابلس ، وصيدا ، والشوف ، والاحياء الاسلامية في بيروت ، فيما عم الاضراب مختلف المناطق اللبنانية التي لزعماء المعارضة قوة شعبية فيها^(٣٧)

شغلت قضية اغتيال الصحفي نسيب المتني الرأي العام اللبناني الذي انتفض بأغليته على الحكومة اللبنانية احتجاجا على جريمة الاغتيال ، وقد كانت النقاشات التي شهدتها مجلس النواب اللبناني في جلسته المنعقدة مساء الثامن من ايار ١٩٥٨م والتي خصصها لبحث قضية الاغتيال تعكس بوضوح نبض الشارع اللبناني وموقفه من تلك الجريمة ، ونظرا لحساسية الظرف السياسي والامني الذي كان سائدا وقت حدوث جريمة الاغتيال حضرت الحكومة الجلسة البرلمانية ، وقد تمثلت برئيس مجلس الوزراء السيد سامي الصلح، والوزراء: شارل مالك، رشيد بيضون، بشير الأعور، الدكتور البير مخيبر، فريد قوزما، خليل الهبري، جوزيف شادر، كاظم الخليل، بشير العثمان، جوزيف اسكاف، كلوفيس الخازن والامير مجيد ارسلان^(٣٨).

وكان اول المتكلمين في هذه الجلسة النائب فيليب تقلا الذي عد اغتيال نسيب المتني من اخطر المواضيع التي يمكن ان تجابه مجلس النواب ، بل والدولة اللبنانية برمتها ، وان انتهى الصراع السياسي الى الاغتيال والى القتل، يكون ذلك منتهى ما يمكن ان تنحدر اليه السياسة بحسب رأيه ، و اضاف ما نصه : ((مهما بلغت بيننا نحن اللبنانيين، أسباب الخلاف، عقائديا كان أم سياسيا لا يجوز ان تنحدر الى هذا المستوى. اما وقد حصلت هذه الفاجعة فاني اوجه انظار الحكومة الى خطورة الامر، ولي امل بأن الحكومة، هذه الحكومة تدرك اخيرا الى اين يمكن ان تؤدي بها وبنا تلك الحالة التي ما برحنا نعانيها منذ سنة في لبنان أمل ان تدرك الحكومة وكذلك دولة رئيس الحكومة مسؤولياتهم وان يعلموا انها لا السياسة ولا غيرها ولا اي اعتبار اخر يجب ان يقف حائلا بينه وبين الاقتصاص من المجرم، وانني متحمل مسؤولية ما اقول. اقول للحكومة ان عليها واجب مقدسا لبنانيا، وهو ان تكشف هذه الجريمة وعندئذ تكون قد ادت واجباتها، فان لم تفعل ذلك فلا مبرر لبقائها ساعة واحدة في الحكم))^(٣٩).

اما النائب كامل الاسعد فقد اعتبر جريمة الاغتيال بأنها سياسية ورأى بأن مصرع نسيب المتني هو مصرع الحرية في لبنان، فذنب نسيب المتني الوحيد انه صحفي يؤمن بحرياته وبرسالته، ولم يكن يتوانى في هذا السبيل عن ابداء رأيه وعن انتقاده لفساد الحكم ومهاجمته للحاكمين وتسميته الاشخاص باسمائها. هذا هو السبب الذي ادى الى مقتل نسيب المتني بحسب رأي النائب كامل الاسعد. وحمل النائب الاسعد على الحكومة لفشلها في حماية النظام الديمقراطي وانتشار الجرائم بفضل سياستها واثار الى ذلك بما نصه : ((اننا نعتقد ان النظام القائم هو نظام ديموقراطي بنصوصه ومظاهره، ولو كان النظام بوليسيا لقلنا انه يبيح ملاحقة الصحفيين ولربما اضطهادهم وربما يبيح تعليقهم على المشانق ولكن ما يمكن ان نتصوره، وما لم نسمع عنه، هو ان نظاما ديموقراطيا في مظاهره ونصوصه، تحدث في ظله وبفعل سياسته جريمة كهذه، يقتل فيها المواطنون الاحرار بيد السوقة المرتزقة))^(٤٠). وكان النائب تقي الدين الصلح قد تمنى بأن لا تكون جريمة الاغتيال سياسية لان النكبة عندئذ لا تسيء الى المرحوم نسيب المتني وعائلته فحسب بل تسيء لبنان في كيانه. واذاف ان هذا البلد يقوم على دعائم معنوية اكثر منها مادية، وفي طبيعتها الحرية. واذاف مخاطبا رئيس الحكومة واعضاؤها ايها السادة، ((لطالما تغنى لبنان بأنه بلد الاشعاع، واشعاعه انما ينطق من اقلام صحافية، فاذا افقد لبنان هذه الحرية اصبح بقعة مظلمة غاية في الظلام))^(٤١)، ولفت النائب تقي الدين الصلح الانظار الى ان حادثة اغتيال المتني ليست الاولى في سجل التضيق على الحريات واضطهادها موضحا ذلك بما نصه ((منذ ايام قليلة قرأت مقالا لصحفي اخر هو مناضل قديم، واعني به الاستاذ سعيد فريحة الملتجي الى مصر، مقالا عنوانه (اخترت الحرية بل الحياة). وقفت عند هذا العنوان متعجبا متسائلا اليس فيه شيء من التجني على الحقيقة؟ اما الان فانني من هذا المنبر ارسل اعتذاري عن خطئية ارتكبتها في الظن نحو الاستاذ سعيد فريحة))^(٤٢) وعبر ايضا عن حق الناس في ان يعتقدوا وان يتهموا ان ((الجريمة سياسية لان الحوادث تكررت بشأن تهديد الصحفيين. هناك سعيد فريحة صاحب الحوادث وهناك صاحب الكفاح، وهناك غيرهم يشعرون انهم مهددون في حياتهم، واما الحكومة فليست تستطيع ان تبريء نفسها من هذه المسؤولية سواء اكانت الجريمة شخصية أم كانت سياسية))^(٤٣). وحذر النائب تقي الدين الحكومة من التدايعات الخطيرة التي قد تصل الى اغراق البلاد في حرب اهلية ان لم تتحمل مسؤوليتها بحماية المواطنين، ((فاذا لم تكن الحكومة مسؤولة فمن المسؤول؟ وماذا يعني وجود الحكومة ان لم تحم حياة الناس؟ لو توصلت الحكومة بالامس، بالحزم الذي تنفى به الى اكتشاف المؤامرة الاولى لما اتاحت لهم الفرصة ان ينفذوا غايتهم بقتل الشهيد نسيب المتني، يا سيدي، يستطيع رجل ان يسبح في بحيرة وفي بحر اوقيانوس،

ولكن الرجف يغرق في نقطة من الدم بل الحكومة بل البلد يغرق في نقطة من الدم. هذا ما نخشاه وما كنا نحذره فأنصفوا انفسكم وانصفوا البلاد وتداركوا الشر))^(٤٤).

وبين النائب جان عزيز ان مصرع نسيب المتني ((هز البلاد من اقصاها الى اقصاها لا لان نسيب المتني هو ذلك العصامي الذي بدأ حياته المهنية في صف الاحرف ثم احتل بجده ونشاطه مركزا مرموقا في عالم الصحافة، ولا لان نسيب المتني هو صاحب القلم الحر الذي كان ينبري دائما لمساندة ومؤازرة كل قضية شعبية، ولا لانه الصحفي الفقير الذي ظل على الرغم من فقره. شريفا عفيفا بل لان مصرعه يمت الى قضية الحرية في هذا البلد، هذه الحرية التي لا يمكن ان يعيش لبنان الا مؤسسا عليها))^(٤٥).

وعبر النائب جان عزيز عن امتعاضه لان ؛ ((في هذا البلد جوا من الاستفزاز، جوا من التسليح، جوا من التنكيل، هو الذي شجع المجرمين على ارتكاب جريمتهم)). واذاف مخاطبا رئيس الحكومة بما نصه ((يا سيدي، الاتهامات تترى ان هناك تسلحا من هنا ومن هناك، ولا أقول اتهامات عندما اتكلم عن المتفجرات لانها تتساقط حتى على ابواب الوزراء، فماذا فعلت الحكومة، انا لا اقول ان الحكومة لا تريد ان تكشف المشاغبين، ولكني اتساءل، ما هي الوسائل التي توسلت بها الحكومة لكي تضع يدها على المجرمين؟ سمعنا اكثر من مرة، حتى من دولة الرئيس، ان الجهاز الاداري مهترىء وانه لا يمكن لاحد ان يحكم بجهاز مثل هذا الجهاز، فماذا فعلت يا دولة الرئيس لكي تضع في يدك الجهاز الذي يمكنك من ان تقتلع جذور الفتنة حسب القانون والوجدان ليس الا؟))^(٤٦) واذاف موضحا مشاهداته حول تفشي ظاهرة الفساد بين موظفي الدولة بما نصه : ((شاهدت بأمر العين موظفين من موظفي التحري جاؤوا الى المستنطق وبعد ان خرجوا من غرفته اخذوا يطالبون بخمس ليرات اجرة للسيارة التي اقلتهم الى حيث كانوا بينما كان يجب ان تتحرك قوى الامن برمتها من اقصى لبنان الى اقصاه لكي تضع يدها على المجرمين وتحقق في هذه الجريمة التي بكينا عليها نحن وانتم دماء قبل ان نبكي دموعا))^(٤٧) , كما انتقد الحكومة لتوانيتها في توفير الحماية لقادة الرأي في البلاد ومنهم المتني على الرغم من انذار المجرمون عندما حاولوا، لشهور خلت، ان يغتالوا نسيب المتني واذاف بهذا الصدد مخاطبا الحكومة ((فما هي الحراسة التي وضعتوها حول بيته، بينما نرى عند ابواب بعض الموظفين العشرات من رجال الامن يسهرون الليل والنهار للمحافظة على الارواح؟)) واختتم النائب عزيز كلمته محذرا الحكومة من خطورة الوضع وان تتمكن من الامساك بحبل الامن قبل فوات الأوان^(٤٨).

وبين النائب نهاد بويز ان لمصرع المتني مغزى بعيد ((لا لأن حرية القلم قد تشل في لبنان، بل لان نسيب المتني الذي تسلق درجات الطموح درجة درجة، تقف الى جانبه اليوم الكثرة من العناصر اللبنانية، تقف الى جانبه القضايا الشعبية والاقتصادية، تقف الى جانبه الصحافة التي فقدت بفقده عنصرا من عناصر الجراة في لبنان، ويقف الى جانبه الموظف العادي البسيط الذي عرف في نسيب المتني اكبر

نصير له في الكثير من عثراته، وتقف الى جانبه الكثرة من الفقراء اللبنانيين وما اكثرهم في هذا البلد^(٤٩).

اما النائب انور الخطيب فإنه على غير عادته شن هجوما لاذعا على الحكومة معتبرا حادث الاغتيال سياسي ومتهمها بتهينة الاجواء الملائمة للقتلة ووضح ذلك بما نصه: ((فاني اتهم الحكومة، لا بأعضائها ولا لانها أعطت القاتل مسدسا ليقتل نسيب المتني، بل اتهمها لانها خلقت جوا من الارهاب واللامبالاة، فوزعت رخص السلاح على المواطنين بالالوف، فكانت نتيجة تلك الاباحة هذه الجرائم التي تتوالى^(٥٠))). إذا فأن النائب الخطيب اتهم الحكومة بارتكاب الجريمة لانها خلقت الجو الارهابي بحسب وصفه الذي شجع الناس على القتل.

اما النائب محمود عمار فإنه اختلف في وصفه لحادثة الاغتيال عن سبقه من النواب ودعا الى عدم اخذ حادثة الاغتيال سببا لاثارة النعرات بين اللبنانيين موضحا ان لا مصلحة للحكومة في قتل صحفي كبير كهذا الصحفي، ((كما اننا لا نجد مصلحة للمعارضة في قتله، ويجب ان نبحث القضية بحثا يدور حول مصلحة لبنان. واننا من على هذا المنبر نطمئن اللبنانيين وننبههم الى ان هذا السلاح الذي استعمل لقتل نسيب المتني هو سلاح ذو حدين، وان مقتل الصحفي غندور كرم والصحفي واصف قديح ومقتل الصحفي نسيب المتني، والقنابل التي القيت على بيت هذا وذاك من المواطنين، كله سلاح ذو حدين، فلا يجب ان نأخذ من هذه الحوادث سببا للاستفزازات، فنصبح نحن مسؤولين عن تطور هذه الحوادث^(٥١)). وحث الحكومة على ادراك مسؤوليتها فلا تترك التحقيق يسير بطيئا، بل لتعجل بالكشف عن القاتل ليطمئن اللبنانيين.

وكان النائب علي بزي اكثر وضوحا وجرأة من زملائه النواب في التعبير عن مواضع الخلل التي اصابت الدولة اللبنانية بسبب فساد الحكومة ، فقد وضع يده على واحدا من ابرز اسباب توتر الاوضاع السياسية في لبنان قبل حدوث عملية الاغتيال ووضح ذلك مخاطبا النواب ومحاملا اتباع رئيس الحكومة سامي الصلح المسؤولية بما نصه : ((تذكرون ولا شك انني في اول جلسة عقدها هذا المجلس تكلمت وشددت في كلمتي حول حادثة كانت ولم تنزل تحز في نفسي. وملخص هذه الحادثة هو ان امرءا في بيروت لم يشأ ان يعلق صورة دولة الرئيس الصلح في دكانه، فتصدى له انصاره وقتلوه. انا لا اقول ان الرئيس الصلح هو الذي ارسلهم او حرضهم على القتل، واحلف انه لا يريد ان تسفك نقطة دم، ولكن تلك الحادثة جرت فعلا، وحتى اليوم لا نعلم ماذا كان عقاب القاتلين^(٥٢)).

وأبدى النائب بزي قلقه الشديد من انتشار الجريمة في لبنان لان هذه الحوادث هي التي شجعت القاتل على قتل نسيب المتني. وعبر عن اعتقاده بان الجو الموجود في البلاد، منذ عام ونيف لا يمنع الناس من ان يقتتلوا. بيد ان لبنان ليس بلد الدماء والقتل، ولكنه بلد يشعر بجريمة الدم اكثر من أي بلد آخر، محذرا

من ان اكثرية اللبنانيين قد يغرقون في نقطة دم. واطاف موضحا مدى خطورة الاوضاع التي وصلت اليها مؤسسات الدولة لفساد موظفيها , ومعبرا عن حالة من اليأس في قدرة الحكومة على ضبط الاوضاع اذ قال ما نصه: ((انني اعتقد، غير متحامل، ان الاهمال والاستهتار الذين يبديونهم، لا الوزراء - بل الموظفون الذين لا يهتمهم ان غرقت البلاد بالدم، والذين يحرقونها ليشعلوا لفاقتهم. هؤلاء الموظفون هم مصيبة البلاد، وهم الذين قتلوا انسانا لانه لم يشأ ان يعلق صورتك يا دولة الرئيس , وهناك كثيرون، امثال هؤلاء الموظفين الذين يعتمد وزير العدل عليهم في ان يكتشفوا قاتل المتني. انني اطمئنك منذ الان، ان جريمة قاتل المتني لن تعرف ولو عرفت لطمست، ذلك لان الآلة ليست آلة كشف بل آلة طمس))^(٥٣)

وعد النائب اميل البستاني ان عملية اغتيال الصحفي المتني هي اغتيال لحرية لبنان , بل تمثل اول مسمار يدق في نعش لبنان كبلد مستقل. واطاف مهاجما الحكومة بما نصه : ((لقد صدق الزميل انور الخطيب عندما قال ان الحكومة لم تدفع القاتل الى القتل وانها تستنكر هذه الجريمة، ولكننا نتهمها بما لم تعمل، نتهمها ببقائها في الحكم، وبهذا الجو من الارهاب واخماد الانفاس يسيطر علينا. انا لست اعلم متى اكون هدفا لرصاص زلما من ازام رجال في الحكم، يكرهون ان يرتفع صوت اميل البستاني))^(٥٤). وكان هذا الكلام قد اثار وزير العدل والنواب فعبروا عن ذلك بالضحك فانبرى لهم النائب اميل البستاني بكلام يفصح عن حصافته وبلاغته ويعبر عن شعوره بالمرارة لما اصاب لبنان موضحا ذلك بما نصه : ((انني آسف ان يضحك وزير العدل ويضحك النواب، لسنا هنا في مأثم نسيب المتني بل في مأثم الحرية التي تريدون وأدها وهي حية. يجب ان لا تظهر على شفة أحد ابتسامة في مصرع الحرية))^(٥٥). واطاف معبرا عن اعتقاده ان هذه الحكومة لن يكون بإمكانها، مهما صدقت نيتها، ان تحمي الارواح بعد هذه الحادثة ((في البلاد فتنة، لا أقول انها نائمة واستيقظت، بل ان هذه الفتنة هي وجود حكومة في هذه الآونة تنصر فريقا على فريق، حكومة انا اعلم ان اكثر اشخاصها يعرفون ان من الواجب ان تكون هناك حكومة مؤتلفة حيادية تجمع القلوب، فوجود الحكومة الحاضرة بالرغم من صداقتي لبعض اعضائها لا يمكن ان اطمئن اليه. هناك جو من الاستهتار حيثما تسير... والان لا بد لي ان انهي كلمتي بان اطلب من الوزراء الكرام الذين لا تزال في نفسهم نخوة الشباب وعزة الشباب وشيء من الكبرياء ان يعودوا الى ضميرهم ويقرروا هذه الليلة ما اذا كانت الحكومة حكومة تشرفهم وتصلح بان تخرج هذا البلد من الجو الارهابي الى جو يصون الحرية التي نتعشقها جميعا في هذا البلد الصغير))^(٥٦).

وصعد النائب نديم الجسر من لهجة الخطاب الموجه لرئيس الحكومة ووزرائها حيث قال مخاطباً إياهم بما نصه: ((لقد افلستم في الحكم من جهة الهيبة))^(٥٧)، ففقدان الهيبة هو الذي اوصل البلاد الى هذه الحالة بحسب رأيه , وفي ذلك الجو المحموم الذي تختلط فيه السياسة مع العواطف ومع المنافع، ((لا يمكن لكم ولا لسواكم ولا لدولة ما ان تحمي الناس من القتل. يحميهم شيء واحد هو الهيبة. سيدي آسف ان أقول: ينقصكم كثير من الهيبة، فنحن نريد رئيس وزارة حازم، مستعد، عندما تحدثت حادثه ان يأتي برجال الشرطة والتحري والدرك يعطيهم مهلة للكشف عن المجرم والا فليستقبلوا. الهيبة هي التي تولد الانتصار))^(٥٨). وراى في ختام كلمته انه لن ينفذ لبنان من ازمته ((الا حكومة قوية قد تكون حكومة موظفين. اوجدوا حكومة لها مهابة وامنعوا الاجرام والا فانني انتظر مصيرا اسود والعياذ بالله تعالى))^(٥٩)

اما موقف السلطة التنفيذية من حادثة الاغتيال وما ورد اعلاه من مواقف النواب فقد عبر عنه وزير العدل والاعلام , وجاء رد الاول برفض الاتهامات التي حملت الحكومة مسؤولية الاغتيال وازداد داعياً الى التهذئة ما نصه: ((ارى من مجرى ما يقوله الزملاء انهم يتهمون صراحة، لكم رأيكم وما من قوة يمكنها ان تنزع رأيكم من رؤوسكم، وان تمنعكم من كيل التهم جزافاً، انما اناشدكم فقط كنواب مسؤولين وكيبنانيين ان لا تأخذوا من هذه الحادثة سبيلاً الى اثاره امور ليست في مصلحة أحد، لا في مصلحة الحكومة ولا في مصلحة النواب، لاننا جميعاً لبنانيون نريد الخير لهذا الوطن...وعلى كل فان الحكومة تشعر بمسؤولياتها وهي ستتخذ التدابير اللازمة على ضوء مسؤولياتها فقط، وليس على ضوء هذه الاتهامات))^(٦٠)

اما وزير الانباء فقد عبر عن اسفه لما اصاب الصحفي نسيب المتني وازداد ما نصه: ((حضرات الزملاء، ان الحكومة ووزارة الانباء تشارك المجلس الكريم أسفه الشديد على هذا المصاب يحل بكاتب مناضل من رجال الصحافة، وهي اذ تأسف لهذه المصيبة اشد الاسف انها ستبذل كل ما بوسعها للقبض على الجناة، وستعمل جادة على التوصل الى الحقيقة، فالاغتيالات السياسية كانت ولا تزال منبوذة من الجميع، وهي لا تحل المشكلة فكيف اذا وقعت على صاحب قلم من رجال الصحافة؟ ان وزارة الانباء اذا تتحني امام ذكرى الفقيد تكرر اسفها مشاركة المجلس واعضائه وتعلن انها ستعمل مع الجهات المختصة للوصول الى الحقيقة ولانزال القصاص بالمجرم، أيا كان هذا المجرم))^(٦١)

يتبين من معطيات الجلسة وما حدث فيها من نقاشات حامية طبيعة المشهد السياسي اللبناني في تلك المرحلة الحرجة من تاريخ لبنان , وتظهر حالة الانقسام الحادة بين المعارضة والسلطة بوضوح , فاتهام الحكومة بشكل واضح بتدبير عملية الاغتيال امر خطير ويعكس حالة القلق والتوتر السياسي , لذا فإن ما

حدث من تداعيات بعد هذه الحادثة كان متوقعا من قبل النواب , ولعل من الامور المهمة التي جرى التاكيد عليها في هذه الجلسة ان قضية الاغتيال في بعدها الاخر تمثل قتلا لحرية الراي التي كان يتفاخر بها لبنان , وهذا الامر كان محل استنكار النواب , بل ان بعضهم ربط بين قضية الاغتيال واستقلال لبنان وعدها بمثابة اول مسمار يدق في نعش استقلال البلاد.

الخاتمة :

أن قضية اغتيال الصحفي نسيب المتني كانت الشرارة التي الهبت مشاعر فئات واسعة من الشعب اللبناني كانت ناقمة على سياسة الحكومة على الصعيدين الداخلي والخارجي وخصوصا اذا ما علمنا ان المتني كان من اشد المعارضين لسياسة الحكومة ومن انصار التيار القومي الداعي الى التقارب مع الجمهورية العربية المتحدة , لذا فإن قضية الاغتيال قد تبدو للوهلة الاولى حادثا طبيعيا الا ان الاثار التي ترتبت على هذه الحادثة كانت شديدة الاهمية, إذ ان مقتل نسيب المتني قد اعاد الى الواجهة الخلاف التاريخي بين مكونات الدولة اللبنانية التي تشكلت عام ١٩٢٠ بقرار فرنسي وتمت عملية تشكيلها بعد اقتطاع اجزاء من سوريا غالبية سكانها من المسلمين وضمها الى منطقة جبل لبنان ذات الغالبية المسيحية والتي كانت تنعم منذ العام ١٨٦١ بوضع خاص وبرعاية أوربية أبعدها نسيبها عن الاستبداد والتخلف العثمانيين وهيات لها عوامل التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي ,عكس المناطق ذات الغالبية الاسلامية التي بقيت خاضعة للسلطة العثمانية المباشرة حتى نهاية الحرب العالمية الاولى , وبذلك كانت اجزاء الدولة اللبنانية حديثة التشكيل تعيش حالة تناقض بنيوي وضمت مزيجا غير متجانس من المجموعات الاثنية والدينية والمذهبية ذات الاهداف والتوجهات المتباينة, وهذه بمجملها كانت عوامل دافعة لاستمرار الصراع السياسي الذي رافق عملية تطور بناء الدولة بمراحلها المختلفة , فموقف معظم مسيحيو لبنان من الدول الغربية يتناقض تماما مع موقف غالبية مسلمي لبنان الذين رأوا في توجه الدولة اهانة لمشاعرهم التي الهبتها الدعوات الوحدوية في تلك المرحلة التي شهدت مدا قوميا متزايدا, وهذا الامر نجد صداه في سياسة الدولة الداخلية والخارجية , اذ ان تلك السياسة هي نتاج للانقسام الطائفي الذي عاشه لبنان فالمواطنين اللبنانيين من الطائفة المارونية وغيرها من الطوائف المسيحية الاخرى في معظمهم مع توجه الدولة في علاقاتها وتحالفاتها الخارجية باتجاه اوربا والولايات المتحدة الامريكية ,ومن هنا فإن موقف مجلس النواب اللبناني لم يختلف عن هذا التوجه وجاء معبرا عنه , الا ان موقف المجلس من قضية حرية الرأي والصحافة كان موقفا اخلاقيا ملتزما بضمان تلك الحرية ورفض النواب التجاوز عليها .

هوامش البحث:

- ١- للتفصيل في تطورات الوضع الداخلي في لبنان ينظر: حمدي الطاهر , سياسة الحكم في لبنان, بيروت, المطبعة العالمية, د.ت, ص٣٢٣-٣٢٤.
- ٢- سامي الصلح: سياسي ورجل دولة اختير لرئاسة وزراء لبنان ثمان مرات في اوقات مختلفة خلال المدة (١٩٤٣-١٩٥٨). فضلا عن انتخابه نائبا عن بيروت في مجلس النواب اللبناني اربع دورات تشريعية متوالية من عام ١٩٤٣ وحتى عام ١٩٦٠ , ثم اعيد انتخابه عام (١٩٦٤-١٩٦٨). ينظر: "شبكة الانترنت", سيرة حياة الرئيس سامي الصلح, الموقع: (<http://leadersoflebanon.com/Hmede.asp>)
- ٣- تألفت الحكومة من سامي الصلح رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية والعدلية والانباء واللواء فؤاد شهاب وزيراً للدفاع, والامير مجيد ارسلان وزيراً للصحة والاسعاف العام والزراعة ومحمد صبرا وزيراً للأشغال العامة والتصميم العام والبريد والبرق والهاتف وشارل مالك وزيراً للخارجية والمغتربين والتربية الوطنية ونصري المعلوف وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية. ينظر: صلاح عبوشي , تاريخ لبنان الحديث من خلال ١٠ رؤساء حكومة (بيروت: دار العلم للملايين, ١٩٨٩), ص١٠٥-١٠٦.
- ٤- ينظر: محاضر مجلس النواب اللبناني, الدور التشريعي الثامن العقد العادي الاول, لسنة ١٩٥٧, محضر الجلسة العاشرة المنعقدة في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في السادس عشر من نيسان ١٩٥٧ .
- ٥- حمدي الطاهر , المصدر السابق, ص٣٢٠.
- ٦- ينظر: خالد ممدوح الكردي , صيدا واحد وستون عاما عربيا , صيدا: ٢٠٠٦, ص٢٣٢.
- ٧- حمدي الطاهر , المصدر السابق, ص٣٢٤.
- ٨- ينظر: محاضر مجلس النواب اللبناني, الدور التشريعي التاسع, محضر الجلسة العاشرة المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في السادس والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٥٧.
- ٩- حمدي الطاهر , المصدر السابق, ص٣٢٤.
- ١٠- ينظر: محاضر مجلس النواب اللبناني, الدور التشريعي التاسع, محضر الجلسة العاشرة المنعقدة في السادس والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٥٧.
- ١١- لحد خاطر, الانتخابات النيابية في تاريخ لبنان, قدم له وحققه: عبد الله الملاح, (بيروت: دار لحد خاطر, ١٩٩٦), ص١٨٥.
- ١٢- ينظر: خالد ممدوح الكردي , المصدر السابق, ص٢٣٣.
- ١٣- ينظر: (العرفان), (مجلة), المجلد: ٤٦, العدد ٢, تشرين الاول ١٩٥٨, ص١١٩.
- ١٤- ينظر: المصدر نفسه.
- ١٥- سمير صباغ , الدستور اللبناني من التعديل الى التبدل, بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر, ٢٠٠٠, ص٢٥٧.
- ١٦- ينظر: محاضر مجلس النواب اللبناني, الدور التشريعي التاسع, محضر الجلسة العاشرة المنعقدة في السادس والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٥٧.
- ١٧- حمدي الطاهر , المصدر السابق, ص٣٢٤.
- ١٨- (العرفان), (مجلة), المجلد: ٤٦, العدد ٢, تشرين الاول ١٩٥٨, ص١٢٠.
- ١٩- تقدم الرئيس الأمريكي ايزنهاور الى الكونغرس في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧ بطلب يتضمن تحويله الصلاحيات اللازمة لتقديم المساعدات لأية دولة في الشرق الاوسط تطلب هذه المساعدة , وحق استخدام القوات المسلحة الامريكية في المنطقة حين يقتضي الامر ذلك , وقد وافق الكونغرس على هذا المشروع الذي عرف بمبدأ ايزنهاور ليدخل مرحلة التطبيق الفعلي في ٩ اذار ١٩٥٧. ينظر: شاكر ضيدان جابر السويدي, السياسة الامريكية تجاه لبنان ١٩٤٦-١٩٥٨م, رسالة ماجستير, جامعة بغداد: كلية الاداب, ٢٠٠٤, ص٥٦-٥٧.
- ٢٠- ينظر: سليمان تقي الدين , المسألة الطائفية في لبنان, بيروت: دار بن خلدون , د.ت, ص٣٢٥-٣٢٦.
- ٢١- ينظر: محاضر مجلس النواب اللبناني, الدور التشريعي التاسع, محضر الجلسة العاشرة المنعقدة في السادس والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٥٧.
- ٢٢- ينظر: محاضر مجلس النواب اللبناني, الدور التشريعي التاسع, محضر الجلسة العاشرة المنعقدة في السادس والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٥٧.
- ٢٣- (العرفان), (مجلة), مج ٤٥, ج ٨, ايار ١٩٥٨, ص٧٢٠.

- ٢٤- ينظر: محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي التاسع، محضر الجلسة العاشرة المنعقدة في السادس والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٥٧.
- ٢٥- المصدر نفسه.
- ٢٦- المصدر نفسه.
- ٢٧- حمدي الطاهر ، المصدر السابق، ص٣٢٢.
- ٢٨- سمير صباغ، المصدر السابق، ص٢٥٨.
- ٢٩- نسيب المتني: (١٩٥٨-١٩٠٢) ولد في بلدة الدامور الساحلية الواقعة بقضاء الشوف في جبل لبنان، درس على نفسه مطالعاً مؤلفات البيزجي وجبران والريحاني والبستاني وكبار الادباء اللبنانيين والعرب. حرر في مجلة " البقظة " وجراند : الاستقلال ، والحرية ، والعهد الجديد ، والبلاد ، والبيرق ، الى ان اصدر مع شقيقه توفيق المتني جريدة تلغراف بيروت . عضو مجلس نقابة الصحافة اللبنانية عدة مرات نقيب المحررين عام ١٩٤٤ . خاض معارك وطنية عديدة ، وقاد حملات صحفية في مناصرة الفلاح والعامل والمستأجر وكان عدو الجشع والاستئثار والاحتكار . اقيمت على تلغراف بيروت اثناء رئاسته لتحريرها دعاوى كثيرة ، وسجن نسيب المتني قبل اغتياله باربعة اشهر ثم خرج من السجن بعدما برأته محكمة المطبوعات . للتفاصيل، ينظر: <http://orlb.org/matni.html>.
- ٣٠- جريدة يومية سياسية صدرت في بيروت عام ١٩٣٠ مديرها المسؤول نسيب المتني، تعرضت للايقاف عن الصدور اكثر من مرة عام ١٩٤٧م ومنعت من الدخول الى العراق عام ١٩٥٠م. لمزيد من التفاصيل ينظر: مدونة الصحافة العربية ، اعداد : يوسف ق. خوري ، تحرير : علي نو الفقار شاكر، بيروت : معهد الانماء العربي، ١٩٨٥، المجلد الثالث ، ص٧٨.
- ٣١- ينظر: (شبكة الانترنت) مقال بعنوان : نسيب المتني - اغتياله اشعل ثورة ١٩٥٨ ضد كميل شمعون http://www.alankabout.com/lebanon_news/١٤٨٤٣.html
- ٣٢- حمدي الطاهر ، المصدر السابق، ص٣٢٥.
- ٣٣- ينظر: (شبكة الانترنت) مقال بعنوان : نسيب المتني - اغتياله اشعل ثورة ١٩٥٨ ضد كميل شمعون. http://www.alankabout.com/lebanon_news/١٤٨٤٣.html
- ٣٤- ريتشارد بارنت ، حروب التدخل الامريكي في العالم، ترجمة منعم النعمان ، بيروت ، دار ابن خلدون ، ١٩٧٤، ص١٢٢.
- ٣٥- ينظر: خالد ممدوح الكردي ، المصدر السابق، ص٢٤٢.
- ٣٦- اذا كان أركان المعارضة سارعوا الى اتهام السلطة بالوقوف وراء جريمة الاغتيال، فإن ثمة أصواتاً اخرى وجّهت اصابع الاتهام الى الاستخبارات السورية برئاسة العقيد عبد الحميد السراج. للتفاصيل ينظر: (شبكة الانترنت): <http://www.aljournhouria.com/epaper/view/٤٠١٨٧/٤١٤>
- ٣٧- كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ط١٠، بيروت : دار النهار، ٢٠٠٨، ص٢٤٨.
- ٣٨- ينظر : محاضر مجلس النواب اللبناني ، الدور التشريعي التاسع ، العقد التشريعي العادي لسنة ١٩٥٨م، محضر الجلسة الحادية عشر المنعقدة بتاريخ الخميس ٨ ايار ١٩٥٨م.
- ٣٩- ينظر : المصدر نفسه.
- ٤٠- ينظر : المصدر نفسه.
- ٤١- ينظر : المصدر نفسه.
- ٤٢- ينظر : المصدر نفسه.
- ٤٣- ينظر : المصدر نفسه.
- ٤٤- ينظر : المصدر نفسه .
- ٤٥- ينظر : المصدر نفسه.
- ٤٦- ينظر : المصدر نفسه.
- ٤٧- ينظر : المصدر نفسه.
- ٤٨- ينظر : المصدر نفسه.
- ٤٩- ينظر : المصدر نفسه.

- ٥٠- ينظر : المصدر نفسه.
- ٥١- ينظر : المصدر نفسه.
- ٥٢- ينظر : المصدر نفسه.
- ٥٣- ينظر : المصدر نفسه.
- ٥٤- ينظر : المصدر نفسه.
- ٥٥- ينظر : المصدر نفسه.
- ٥٦- ينظر : المصدر نفسه.
- ٥٧- ينظر : المصدر نفسه.
- ٥٨- ينظر : المصدر نفسه.
- ٥٩- ينظر : المصدر نفسه.
- ٦٠- ينظر : المصدر نفسه.
- ٦١- ينظر : المصدر نفسه.

مصادر البحث:

اولاً: المصادر الوثائقية:

اولاً: محاضر مجلس النواب اللبناني:

- ١- محاضر مجلس النواب اللبناني, الدور التشريعي الثامن , العقد العادي الاول لسنة ١٩٥٧, محضر الجلسة العاشرة المنعقدة في السادس عشر من نيسان ١٩٥٧ .
- ٢- محاضر مجلس النواب اللبناني, الدور التشريعي التاسع, العقد التشريعي العادي الاول , محضر الجلسة العاشرة المنعقدة في السادس والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٥٧ .
- ٣- : محاضر مجلس النواب اللبناني , الدور التشريعي التاسع , العقد التشريعي العادي لسنة ١٩٥٨م, محضر الجلسة الحادية عشر المنعقدة بتاريخ الخميس ٨ ايار ١٩٥٨م.

ثانياً : الكتب العربية والمعربية:

- ١- حمدي الطاهر , سياسة الحكم في لبنان, بيروت, المطبعة العالمية, د.ت.
- ٢- خالد ممدوح الكردي , صيدا واحد وستون عاما عربيا , صيدا: ٢٠٠٦, ص ٢٣٢.
- ٣- ريتشارد بارنت , حروب التدخل الامريكي في العالم, ترجمة منعم النعمان , بيروت , دار ابن خلدون , ١٩٧٤ .
- ٤- سليمان تقي الدين , المسألة الطائفية في لبنان, بيروت : دار بن خلدون , د.ت.
- ٥- سمير صباغ , الدستور اللبناني من التعديل الى التعديل , بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر, ٢٠٠٠

٦-صلاح عبوشي , تاريخ لبنان الحديث من خلال ١٠ رؤساء حكومة (بيروت:دار العلم للملايين,١٩٨٩).

٧-لحد خاطر,الانتخابات النيابية في تاريخ لبنان,قدم له وحققه:عبد الله الملاح,(بيروت:دار لحد خاطر,١٩٩٦).

٨-كمال الصليبي,تاريخ لبنان الحديث,ط١٠,بيروت :دار النهار,٢٠٠٨.

ثالثا:الرسائل والاطاريح الجامعية:

- شاكِر ضيدان السويدي, السياسة الامريكية تجاه لبنان ١٩٤٦-١٩٥٨م, رسالة ماجستير, جامعة بغداد: كلية الاداب ,٢٠٠٤.

رابعا: مصادر شبكة الانترنت:

١-http://leadersoflebanon.com/Hmede.asp.

٢-http://www.alankabout.com/lebanon_news/١٤٨٤٣.html.

٣-http://www.aljournhouria.com/epaper/view/٤٠١٨٧/٤١٤.

٤-http://orlb.org/matni.html.